الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٩
المعقودة يوم الخميس
١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والأربعين

الرئيس: السيد سيسي (السنغال)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.49
13 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البنـــد ٩٧ مـــن جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/49/38 (المرفق رقم ٣٨)، و A/49/176 و A/49/204-E/1994/90، و A/49/205-E/1994/91، و A/49/217-E/1994/103، و A/49/287-S/1994/894 و Corr.1، و A/49/308، و A/49/314 و Corr.1، و A/49/327 و Corr.1، و A/49/349، و A/49/354، و A/49/365-E/1994/119، و A/49/378، و A/49/381، و A/49/462 و Corr.1، و A/49/506، و A/49/532، و A/49/587 و Corr.1، و A/C.3/49/13)

١ - السيدة مونغيلا (الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة): قالت إن عملية التحضير للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كان هدفها تحفيز المناقشة في مجالات الاهتمام الحرجة التي حددتها لجنة مركز المرأة، قد قطعت شوطا بعيدا. فلقد قامت أكثر من ١٥٠ دولة من الدول الأعضاء بإنشاء لجان تحضيرية وطنية كما تلقت الأمانة ما يربو على ١٣٠ تقريرا وطنيا. وأعربت عن امتنانها للمؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي قدمت المساعدة الفنية والمالية للبلدان. وأسهمت من خلال مشاركتها في المجالات التخصصية، في زيادة الاشتراك على مستوى القاعدة. وكانت المنظمات غير الحكومية أداة في إيصال المسائل محل الاهتمام إلى الجمهور وفي بلورة الحلول العملية اللازمة.

٢ - ولقد برزت في الآونة الأخيرة مسألة تأهيل المرأة لأداء دورها كإحدى المسائل الرئيسية في التنمية، وقد أظهرت النساء حماسا والتزاما بالمؤتمر من خلال حضورهن للاجتماعات التحضيرية الوطنية والإقليمية بالآلاف، وأنجزت جميع خطط أو برامج العمل الإقليمية الخمسة.

٣ - ولا يزال النهوض بالمرأة يعاق من جراء الفقر والعنف وانعدام إمكانية الوصول إلى الموارد والتعليم والمرافق الصحية، ومن جراء المستوى غير المقبول للمشاركة في اتخاذ القرارات. وبما أن المرأة هي التي تنوء تحت كل آثار السياسات الاقتصادية والنزاعات المسلحة، فيجب أن يكون لها دورا نشطا في عملية اتخاذ القرارات.

٤ - وقالت إن من المسائل التي يجب معالجتها في مؤتمر بكين تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأداء هيئة الرصد المعنية بها، ألا وهي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأضافت أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أجرت في تقريرها الأخير مقارنة ظروف عملها بظروف عمل الهيئات الأخرى المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان. وقالت إن الاتفاقية تحد من فترات انعقاد اللجنة مما يحد بالتالي من عدد التقارير التي يمكن أن ينظر فيها وأن تناقش بصورة بناءة، وأنه، رغم أن اللجنة أوصت بتعديل المادة ٢٠ من الاتفاقية لمعالجة تلك المشكلة، إلا أن الدول الأطراف لم تتخذ أي إجراء في هذا الصدد. وأشارت إلى إمكانية أن تنظر الجمعية العامة في تلك التوصية.

٥ - وقالت إن المؤتمر العالمي سوف يقوم بالمرحلة الثانية من استعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠. وبناء على ذلك اختارت لجنة مركز المرأة المواضيع ذات الأولوية في

(السيدة مونغيلا)

دورتها التاسعة والثلاثين مستندة إلى معيار واحد هو ضرورة أن تسهم في المؤتمر وبخاصة في مشروع برنامج عمل المؤتمر. وقد جرت بلورة موضوعين من جملة المواضيع - مسائل النوعين، والتعليم والتدريب، والمرأة وعملية اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي - خلال اجتماعين لفريق الخبراء عقدا في تورينو ونيويورك على التوالي. وسيعقد اجتماع ثالث عما قريب من أجل سبر غور المساهمة المحتملة للمرأة في السلام والأمن.

٦ - ولدى إعداد تقرير الأمين العام عن العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات (A/49/354) وهو الأول من نوعه عن هذا الموضوع، جرى الاعتماد على مصادر متعددة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك شعبة النهوض بالمرأة، التي ظلت منذ وقت طويل تهتم بالعنف الموجه ضد المرأة. فالمهاجرات بطريقة غير موثقة أو غير قانونية يعتبرن عرضة للعنف بوجه خاص، إذ يبدو أن الاتجار بالنساء والبغاء القسري، وهما شكلان مسلم بهما من أشكال العنف ضد المرأة في حالة ازدياد. وثمة طائفة متنوعة من الصكوك الدولية وفرت فعلا حماية قانونية للعاملات المهاجرات، إلا أنه يلزم إخضاع هذا الموضوع لمزيد من الدراسة، ويتضمن التقرير عدة توصيات تحقيقا لهذه الغاية.

٧ - وتوفر الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٤ أساسا وقائعيا لجانب كبير من برنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتتمحور الدراسة حول ثلاثة مواضيع هي: الفقر، والعمل، المنتج، والمرأة واتخاذ القرارات الاقتصادية. ويمكن العثور على موجز للتحليل الوارد فيها في الوثيقة A/49/378.

٨ - وسيتعين قياس مدى نجاح المؤتمر العالمي من حيث الوسائل والنتائج معا. ويمكن أن تكون إحدى النتائج المنظورة نص برنامج العمل، إلا أنه إذا أريد أن تكون مفيدة بأية صورة من الصور فيتعين الاستفادة من الدروس المستقاة من المؤتمرات السابقة المعنية بالمرأة. فعلى سبيل المثال لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية نظرا لما يكاد أن يكون انعداما تاما للالتزام المؤسسي والمالي.

٩ - وفيما يتعلق بالأسلوب، فإن أفكار ورؤى المنظمات غير الحكومية التي شاركت على الدوام مشاركة نشطة في النهوض بالمرأة، وهي - خاصة على مستوى الحركة الشعبية - فإنه يعتبر حاسما في إنجاح المؤتمر بشكل عام. وقالت إنها ترحب بكون العديد من البلدان تعتزم إشراك منظمات غير حكومية رئيسية في وفودها الحكومية. وأضافت أنه ستتاح لهذه المنظمات فرص كافية لأن تتباحث فيما بينها في منتدى المنظمات غير الحكومية الذي سيعقد أيضا في بكين.

١٠ - وذكرت أن أمانة المؤتمر كانت ولا تزال نشطة في نشر المعلومات عبر شتى الوسائل، الالكترونية والمطبوعة، وأخيرا وليس آخر الكلمة المتبادلة شفافة. وأضافت أن إدارة شؤون الإعلام تعكف كذلك على نشر مجموعة من المنتجات الإعلامية. وفي الختام شكرت الأمين العام للأمم المتحدة لما قدمه من دعم لا حصر له.

١١ - السيد هايزر (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت إن الصندوق إذ يمثل الشواغل المشتركة للمرأة، يتطلع لأن يكون أداة للتغيير من خلال وضع برنامج للنهوض بالمرأة في القرن ٢١. وهذا البرنامج لا يخص المرأة وحدها، وإنما يمثل رؤية المرأة للطريقة التي ينبغي اتباعها في تغيير البرنامج الإنمائي الشامل.

١٢ - وقالت إن التحديات الرئيسية التي تواجه الجنس البشري وهو يقترب من القرن الحادي والعشرين تمس صميم وجوده. ومضت تقول إن فقر المرأة أضحى ظاهرة عالمية. ولا يمكن تصور التنمية البشرية في سياق غير مستقر لا يتقاسم فيه الرجل والمرأة تكاليف التنمية وفوائدها بصورة عادلة وتتعرض فيه الفرص المتاحة لنصف البشرية للخطر. لذلك فإن التحدي الأول هو إيجاد مناهج إنمائية أكثر إنصافا. أما التحدي الثاني، فيتمثل في ضمان وسائل لكسب العيش تكون قابلة للإدامة في ضوء تدهور البيئة. ولقد تحملت المرأة القسط الأكبر من عبء هذا التدهور الذي يؤدي إلى استنفاد قاعدة موارد عالم لا يزال ريفيا في معظمه تشكل المرأة فيه القوى الرئيسية العاملة في مجال زراعة الكفاف.

١٣ - وقالت إن الهجرات الجماعية للسكان داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، تؤثر على ملايين الناس وبخاصة النساء منهم. لذا فإن التحدي الثالث يتمثل في إقامة صرح حياة مستقرة في غمار هذا التقلب. وأضافت أن المرأة تواجه التحدي المتمثل في المنازعات الجديدة الناتجة عن انهيار الهياكل السياسية القديمة. وقالت إن التحديات التي تتحدث عنها بلغت أبعادا تنذر بالكوارث، مما لا يجدي معه تخفيف الأزمات. فالأمر يقتضي وضع استراتيجيات بعيدة المدى نظرا لما تقتضيه تلك التحديات من تفكير جديد في ضوء معاناة الناس من جراء وقوعهم في دوامة تغييرات خارجة عن إرادتهم.

١٤ - إن محور برنامج النهوض بالمرأة في القرن ٢١ رؤية للتغيرات السياسية والاقتصادية اللازمة من أجل محو الآثار السلبية للمناهج الإنمائية السابقة وابتكار استراتيجيات جديدة تعزز مصادر العيش القابلة للإدامة واستقرار المجتمعات المحلية بتحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وقالت إن هدف البرنامج هو التصدي للتحديات المعاصرة بإحداث تحول أساسي في الفكر الإنمائي من شأنه إعادة توجيه نمط ووتيرة النمو الاقتصادي وتوزيع كل من أعبائه وفوائده بما يحقق الإنصاف بين الجنسين؛ ومن خلال وسائل جديدة للاستدامة البيئية والاجتماعية من شأنها أن تؤدي إلى استدامة وسائل كسب العيش بتمكين الجنسين من الوصول إلى الموارد على أساس الإنصاف؛ ومن خلال إعادة إدماج المرأة المهاجرة في المجتمع وإعادة تأسيس حياتها بشكل مستقر؛ فضلا عن حمايتها في حالات النزاع.

١٥ - ويقوم هذا البرنامج على مبدأ العدالة الاجتماعية بما يلبي الاحتياجات المعيشية للمرأة بمنحها حق الحصول على الموارد والتحكم فيها. فهو بمثابة ميثاق عمل لصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بصفة أداة للتغيير للتغلب على اليأس وروح العبث المبتذل والقنوط، التي تقتل المبادرات البناءة حتى قبل أن تبدأ. وسيكون الشاغل ذو الأولوية للصندوق هو التصدي للمشاكل الحرجة فيما يتعلق بتمكين المرأة من الحصول على وسائل كسب العيش ومن أداء دورها، بما في ذلك احتياجاتها الأساسية وحقوقها ومسؤولياتها؛ وإضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد وإعادة تشكيله؛ والبيئة الإيكولوجية وسبل كسب العيش المستدامة؛ وتشريد السكان

(السيد هايزر)

والهجرة الدولية؛ والعلاقات بين الجنسين ومركز المرأة؛ والسلم والسلامة الاجتماعية. وبذلك تكون استجابة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة موجهة إلى المرأة والحكومات على السواء وتهدف إلى توحيد كافة الجهود من أجل إقامة أكثر استقرارا. وهو يسعى إلى المساهمة في عمليات من شأنها تعزيز برنامج المرأة من أجل التغيير مع تيسير مساهمتها بمدخلات في إقامة أسس تعزيز الحكم السليم وزيادة رفع المساءلة، ووضع معايير أخلاقية جديدة بشأن كسب العيش.

١٦ - يسعى صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى تطوير إيجاد روابط واضحة بين التوصيات والاستراتيجيات المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الخمسة التي عقدت في النصف الأول من الستينات. لذلك فإن مما له أهمية حاسمة المحافظة على الزخم الذي تحقق في ريو وفيينا والقاهرة وصولا إلى كوبنهاغن وبكين ويتيح مؤتمر بكين فرصة لإعلان برنامج للنهوض بالمرأة في القرن الحادي والعشرين من شأنه أن يؤثر بشكل حاسم في عمليات التنمية التي تؤثر بدرجة كبيرة على حياة كل فرد.

١٧ - وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بصفته وكالة مستقلة تابعة للأمم المتحدة، انبثقت عن الحركة النسائية الدولية، يتعاون تعاونا وثيقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولقد تمكن بذلك من أن يتناول مسائل رئيسية تتعلق بالتنمية من منظور يجمع بين الجنسين، ومن أداء دور حفاز للتغيير القائم على الجمع بين الجنسين.

١٨ - وخلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة سيطالب الجميع بمساءلة الجهات المعنية باتخاذ القرارات في كلا القطاعين الخاص والعام وباستثمار موارد كبيرة لاتباع القول بالعمل لصالح الجميع. ولهذا فإن الاعتماد المرصود لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يكفي لتلبية احتياجات ٢,٥ بلايين من النساء في جميع أنحاء العالم وهي لذلك تحث الحكومات على تخصيص المزيد من الدعم المالي للصندوق.

١٩ - السيدة سلطان محمدي (مركز التنسيق المعني بالمرأة، مكتب تنظيم الموارد البشرية): قدمت تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/49/587) فقالت إن التقرير يختلف عن التقارير المرحلية المعهودة لأنه يتضمن خطة عمل استراتيجية من أجل تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠). ومضت تقول إن خطة العمل الاستراتيجية تتجاوز الاستعاضة عن برنامج العمل عديم الجدوى الحالي وإنما تشكل أيضا صياغة لرؤية وتحدد خطوات عملية لمساعدة الأمانة العامة على تحقيق توازن بين الجنسين بنسبة ٥٠-٥٠ بحلول عام ٢٠٠٠. وأضافت أن أهداف الخطة ترجمت إلى خطة خلف قائمة على التقليص والعدد المتوقع للشواغر التي يُرجح أن تحدث خلال الفترة، مع تحديد أهداف ونسب مئوية سنوية للفئات من ٢/١ إلى فئة وكيل الأمين العام. وخطة الخلف هذه مدعومة بخطة تنفيذ جيدة الصياغة تتناول جميع المجالات ذات الصلة بمركز المرأة.

(السيدة سلطان محمدي)

٢٠ - وقالت إن نجاح الخطة الاستراتيجية يتوقف على مدى إتاحة البيانات لأغراض التنبؤ واتخاذ القرارات الإدارية وعلى إتاحة قاعدة بيانات تكون تابعة لمكتب تنظيم الموارد البشرية ويمكن الوصول إليها، والتخطيط من أجل جعل عملية التغيير أكثر نشاطا، والاتصال قصد إشراك الإدارة والموظفين في الخطة، وعلى المساءلة والوعي، من أجل ضمان مساهمة الجميع في تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة، وعلى إعداد تقرير يتضمن تحليلا للاتجاهات من أجل قياس مدى نجاح أو فشل المديرين في تنفيذ الخطة، وعلى التدريب من أجل تحسين الثقافة الإدارية بما يدعم الخطة. وأضافت أنه ينبغي التسليم بأن ملء نسبة كبيرة من مناصب محدودة خاضعة للتوزيع الجغرافي، ومن المرجح أن تصبح شاغرة خلال فترة الخطة يجب أن تشغلها المرأة. ويقتضي هذا بذل جهد منسق على مستوى الأمانة العامة بأسرها.

٢١ - واستطردت تقول إن إحدى السمات الهامة للخطة تتمثل في معالجتها للمسائل المتعلقة بتحقيق أهداف رقمية، مثل التطوير الوظيفي، والتدريب، والتطوير التنظيمي، واصلاح نظام التعيينات والترقيات والرصد، والمساءلة، واستمرارية الخطة. وأضافت أن إعداد خطة العمل الاستراتيجية أدى إلى التأكيد مرة أخرى على إيمان الأمين العام بعدم إمكانية معالجة مسألة مركز المرأة داخل الأمانة العامة بمعزل عما يواجه الأمانة العامة من أزمة تتمثل في تنمية وإدارة الموارد البشرية.

٢٢ - وتعتبر زيادة عدد النساء المدرجات في قائمة الترشيح ممن يتمتعن بالخبرة والمؤهلات، أمرا ضروريا لتنفيذ الخطة. وثمة ما يدعو لتذليل العقبات البيروقراطية داخل الأمانة العامة وخارجها وتوفير مسار مهني له جدواه للنساء، اللواتي يعملن فعلا بالأمم المتحدة أو المرتقب توظيفهن فيها.

٢٣ - وقالت إن الجزء الوارد في التقرير بشأن تنفيذ الخطة يوجز، عددا من الاستراتيجيات التي يلزم اعتمادها. بيد أن هذه الاستراتيجيات كسابقاتها لن تجد طريقها إلى التنفيذ، ما لم تحظى الخطة الاستراتيجية وكذا مركز التنسيق بالأموال اللازمة والدعم العيني من الدول الأعضاء. وأضافت أن مشاركة المرأة بأعداد كافية وعلى مستويات فاعلة في عمل الأمم المتحدة، لم تعد مجرد مسألة مساواة أو مسألة مساواة بين الجنسين، وإنما هي مسألة أساسية لتشكيل دور الأمم المتحدة في تحقيق أهداف ميثاقها. وقالت إن المرأة صارت تطالب بالمشاركة في اتخاذ القرارات على المستوى الدولي بشأن مسائل تؤثر على الأجيال الحاضرة والمقبلة. ويعتبر تمثيل المرأة على نحو أفضل مسؤولية مشتركة تتطلب الالتزام والموارد. فعلى صعيد الأمم المتحدة سيكفل الأمين العام الالتزام من جانب الإدارة ومكتب تنظيم الموارد البشرية وكبار المديرين بخطة العمل الاستراتيجية المقترحة. وقد طلب إلى الدول الأعضاء دعم هذه الجهود بترشيح النساء المؤهلات للمناصب الشاغرة، وبخاصة في المستويات العليا، وتيسير الاتصال بين المرأة والأمانة العامة وإعلان التبرع بالموارد البشرية والمالية إلى الأمانة العامة.

٢٤ - السيدة الفاريز (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قام بتنفيذ بعض البرامج الهامة في مجالات جمع وتحليل البيانات، ونشر البيانات المفصلة بحسب النوعين وتحسين وسائل جمع ومعالجة البيانات الإحصائية، وإعداد منهجية لتقييم عمل المرأة واستغلالها للوقت، وجمع المعلومات التي تساعد على تحليل حالة المهاجرات واللاجئات المسنات، والأرامل. وفي ضوء الاقتراح الداعي إلى إدماج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تساءلت عما إذا كانت إعادة تشكيل المعهد، وهو الجهة الوحيدة التي تعكف على أعمال البحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ستساعد على ترشيد أعماله، أو ما إذا كانت، عوضا عن ذلك، ستخدم مصالح فردية آنية على حساب احتياجات المرأة عموما على المدى البعيد، وبخاصة في البلدان النامية.

٢٥ - وقالت إن ذلك لا يعني معارضة وفدها لإعادة تشكيل المعهد. لكنه يرى أن من الضروري أن تكون العملية أكثر شفافية، وأن يمنح المركز ولاية واضحة وأكثر اتساما بالمنطق فيما يتعلق بتعزيز البحث عن حلول دائمة لمشكلات الجوع والتخلف والفقر المدقع والإجحاف الاجتماعي، ناهيك عن صيانة السلم والمشاكل العالمية. وأكدت في هذا السياق على ضرورة فصل المؤسسات التي تقوم بتنفيذ برامج التعاون التقني والمالي عن الهيئات المعنية بتقرير السياسة والتنسيق.

٢٦ - وأضافت أن وفدها يشعر بقلق خاص حيال الأسلوب غير المألوف الذي عالجت به الأمانة العامة مسألة الدمج المقترح. فهي لم تراع حتى أبسط القواعد التي تتبعها المنظمة. وفي هذا الصدد شددت على أهمية الامتثال التام لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٩٤ وقرار الجمعية العامة ١١١/٤٨. وقالت إن القرار الأخير تضمن عددا من التوصيات التي لم تنفذ كما طلب فيه تقديم تقريرين يؤكدان على الإبقاء على ولاية المعهد، وبالتفاعل بين المعهد والصندوق الإنمائي للمرأة وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة، إلا أنهما لم يقدما. وكذلك يجب النظر بعناية في تقرير اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل الإدارة والميزانية المتعلق بالآثار المالية الناشئة عن الإدماج (A/49/365-E/1994/119) قبل اتخاذ أي قرار.

٢٧ - وذكرت أن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قدما مساهمات قيمة من أجل النهوض بالمرأة. غير أن الاقتراح الداعي إلى دمجهما يؤثر تأثيرا كبيرا على عمل المعهد، لأسباب ليس أقلها عدم شغل عدة وظائف أساسية بينما يعمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بكامل موظفيه. وأضافت أن موظفي المعهد يستحقون أن يشاد بهم لتمكنهم من العمل في هذه الظروف. غير أن المعهد لن يتمكن من مواصلة أداء ولايته على نحو ملائم، إذا استمرت تلك الحالة، وسيكون ذلك على حساب المرأة، وبخاصة في البلدان النامية.

٢٨ - وقالت إن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، الذي يسر ما جمعه من بيانات وإحصاءات متعلقة بالمرأة، وإحصاءات عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيره من هيئات الأمم المتحدة المعنية بالأمر. وأضافت أن ولاية المعهد لا تزال تنطبق على الواقع كما كان الحال في سنة ١٩٧٥. وعليه ينبغي أن تعكس أية قرارات بشأن مستقبله المسؤولية المشتركة بين الدول

(السيدة الفاريز، الجمهورية الدومينيكية)

الأعضاء في إقامة صرح السلم والتقدم الاجتماعي، لا المصالح الفردية القصيرة الأمد. وأعربت في أن يتم بتوافق الآراء اعتماد مشروعي القرارين المتعلقين بالموضوع، اللذين قدمتهما على التوالي مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ومجموعة الـ ٧٧.

٢٩ - السيدة بيليتو (زمبابوي): حيت الأمينة العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة على الأعمال التحضيرية التي يجري الاضطلاع بها على سبيل الإعداد للمؤتمر وكذلك على الجهود الخاصة التي تقوم بها من أجل تعبئة الأموال ونشر الوعي بين الحكومات. وقالت إن وفدها على ثقة من أن الأعمال التحضيرية والمدخلات المقدمة على جميع المستويات ستكون مفيدة. وفي هذا السياق أعربت عن تقديرها للمساعدة التي يقدمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الى المنطقة وعن أملها في أن تستمر البلدان المانحة في تقديم الدعم السخي الى الصندوق.

٣٠ - وأشارت الى أنه أحرز تقدم متواضع في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية في بعض المجالات؛ فقد قامت معظم الحكومات باستنان تشريعات من أجل تعزيز مركز المرأة؛ وبتعيين المزيد من النساء في وظائف السلطة وببذل جهود للتشجيع على تعليم الفتيات. ومع ذلك يشعر وفدها بالقلق لكونه لم يتم القيام سوى بالقليل لتعزيز تلك المبادرات الناجحة.

٣١ - وأكدت على أهمية آليات الدعم لمساعدة المرأة على أداء مهامها بنجاح في مناصب السلطة لأن تعيينهن في هذه المناصب لم يحظ دائما بموافقة زملائهن في الأوساط التي يهيمن عليها الرجال تقليديا. والمرأة لا تحظى عادة بالمعاملة القائمة على المساواة بصرف النظر عن مؤهلاتها. وهي تعاني من مختلف أشكال المضايقات المعنية، وأضافت أن الآليات التي أنشئت لمعالجة المضايقة الجنسية جديرة بالإشادة بها ولكن ثمة ضرورة للمزيد من الجهود من أجل تعزيز المركز المهني للمرأة في المجتمع. فيمكن للحكومات على سبيل المثال أن تنظم منتديات من أجل مناقشة المشاكل المتعلقة بالمرأة في مكان العمل. كما ينبغي بث المزيد من الوعي، في أوساط المرأة والمجتمع عموما، بالبرامج المحلية وتلك التي تنفذها الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة.

٣٢ - وذكرت أن وسائل الإعلام في زمبابوي ظلت تستخدم في إعلام جميع قطاعات المجتمع بشأن البرامج الحكومية ذات الصلة. وكذلك فإن رئيس البلاد يعكف بنشاط على تشجيع إقامة العدل والمساواة بين الجنسين. ومع أنه لا يزال يوجد ما يدعو للتحسين، فقد تم إحراز تقدم لا يستهان به منذ أن نالت زمبابوي استقلالها.

٣٣ - وأضافت أنه على النساء أيضا أن ينظمن أنفسهن لمكافحة التمييز، لأن الجهات التي قامت بقمعهن في الماضي لن تتخلى عن مركزها طواعية. وينبغي على الحكومات في سياساتها من أجل النهوض بالمرأة تشجيع النساء على الارتقاء الى مستوى التحدي مع تجنب استعداء زملائهن من الرجال.

(السيدة بيليتو، زمبابوي)

٣٤ - وقالت إن احتياجات النساء الموجودات خارج التيار الرئيسي مثل المتسربات من الدراسة أو النساء البالغات اللواتي يرغبن في مواصلة دراستهن دون أن يتوفر لهن الهيكل الأساسي لذلك كثيرا ما تقابل بالإهمال. وينبغي الاهتمام بهن لدى إعداد برنامج عمل مؤتمر بيكين. وأعلنت استعداد وفد بلادها لاقتسام خبرته في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بمسألة إرهاف الحس إزاء قضايا الجنسين.

٣٥ - السيد فيتشن (ألمانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد يعلق أهمية خاصة على أربع مسائل تتعلق بالنهوض بالمرأة: القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة؛ والعمل ضمن الإطار المؤسسي للنهوض بالمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية؛ والأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٣٦ - وأشارت الى أن عبء عمل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة زاد كثيرا خلال السنوات الأخيرة، نظرا لازدياد عدد الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبذلك باتت الفترة الزمنية الفاصلة بين تقديم التقارير ونظر اللجنة فيها تناهز ثلاث سنوات. وأخذت مهمة إعداد مقترحات وتوصيات عامة على أساس تلك التقارير تزداد أهمية. ولقد أفادت التوصيات التي أصدرتها اللجنة مؤخرا بشأن العنف الموجه ضد المرأة وبشأن المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية في توجيه دفة عملية تنفيذ الاتفاقية.

٣٧ - ويتضح من تقرير الأمين العام (A/49/308) أن الوقت الذي تكرسه اللجنة للمهام الموكولة اليها أقل من الوقت الذي تكرسه الهيئات الأخرى المعنية بالمعاهدات ذات الولاية المماثلة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء احتمال أن تصبح عملية النظر في التقارير عملية شكلية لا تتيح فرصة للحوار المكثف بين الحكومات مما هو مألوف في هيئات المعاهدات وهو ما يعتبر حيويا في حالة اللجنة لأن الاتفاقية تتناول طائفة عريضة من المسائل. وقال إن من المحتمل أن يزداد عبء عمل اللجنة مرة أخرى في حال تنفيذ الاقتراح الداعي الى النص على الحق في رفع الالتماس الوارد في إعلان فيينا. ولذلك يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إتاحة وقت كاف لاجتماعات اللجنة وتوفير الموارد اللازمة لأداء ولايتها بموجب الاتفاقية.

٣٨ - وأردف أن التحفظات الواسعة النطاق على الاتفاقية تعتبر شاغلا آخر. وأضاف أن المادة ٢٨ من الاتفاقية لا تسمح بإبداء تحفظات لا تتمشى مع غاية وهدف الاتفاقية. وفي ذلك السياق أعاد الى الأذهان التوصية التي أصدرها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بشأن الحد من التحفظات التي تبديها الدول على صكوك حقوق الإنسان.

٣٩ - ويعد إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة من المنجزات الكبرى التي حققتها الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. ورحب بتعيين مقررة خاصة معنية بالعنف الموجه ضد المرأة. وأضاف أنه يتطلع الى توصياتها بشأن التدابير العملية اللازمة للقضاء على العنف وأسبابه وآثاره.

(السيد فيتشن، ألمانيا)

٤٠ - وأضاف أن الدمج المقترح للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يمكن أن يكون سبيلا الى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة ذات الصلة بالنهوض بالمرأة، شرط توفر شروط معينة. إلا أن الآثار القانونية والمالية والإدارية لهذا الدمج تتطلب المزيد من الايضاح والمناقشة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يعتزم المشاركة في المشاورات الجارية بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٥١، لكي تتوفر للجمعية العامة المعلومات الضرورية من أجل اتخاذ قرار، عن دراية، في دورتها الخمسين.

٤١ - وأضاف أن من الضروري أن يستفيد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المزمع عقده في بيكين من حصيلة المؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا والتي عالجت مسائل تعد هامة بالنسبة لموضوع تركيزه الرئيسي، كالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في الاجتماع الاقليمي الرفيع المستوى الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحضيرا لمؤتمر بيكين، الذي قام باعتماد برنامج عمل اقليمي يرمي الى إقامة مجتمع بحلول عام ٢٠٠٠ يكون أكثر اتساما بالمساواة وقابلية للإدامة ويأخذ في اعتباره معارف المرأة وطاقاتها وإسهاماتها في جميع مسائل تقرير السياسات واتخاذ القرار، وتحقيقا لهذه الغاية حدد الاجتماع عددا من المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها أية تدابير تتخذ من أجل النهوض بالمرأة. كذلك فإن برنامج العمل الإقليمي اقترح أهدافا استراتيجية يرى، في نظر الاتحاد الأوروبي، أنه ينبغي إدراجها في برنامج العمل المزمع اعتماده في بيكين. وتنصب تلك الأهداف على تعزيز النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها في جميع مناشط الحياة العامة والخاصة.

٤٢ - واستطرد أن استراتيجيات نيروبي التطلعية تنفذ حاليا في الاتحاد الأوروبي. ويمكن الوقوف على ذلك من الأحكام القانونية الهامة والتدابير الأخرى التي اتخذت من أجل إتاحة المساواة في فرص متساوية للمرأة. ولقد أسهمت تلك التدابير إسهاما كبيرا في إتاحة فرص المساواة الحقيقية للمرأة داخل الاتحاد الأوروبي. ثم التفت الى برنامج العمل المزمع في بيكين، فقال إن الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لا تستطيع وحدها تحقيق تلك الأهداف، أو أن الأمر يقتضي المساهمة من قبل كل فرد ومن قبل المجتمع ككل.

٤٣ - السيد فلوريس أوليا (المكسيك): تحدث أيضا باسم كولومبيا وفنزويلا، فقال إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يتيح المزيد من الفرص من أجل تعزيز النهوض بالمرأة. وأضاف أن العديد من العقبات التي حددها مؤتمر عام ١٩٧٥ المعني بالمرأة لا يزال يتعين تذليلها، ولا تزال الأهداف التي حددتها استراتيجيات نيروبي التطلعية تنطبق على الواقع.

٤٤ - وقال إن مؤتمر بيكين يمتاز بأهمية خاصة لأن انعقاده يصادف تجدد الاهتمام بحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة. وقال إن من دواعي سروري أن يلاحظ أن الدعوة لعقد المؤتمر أفضت الى تعبئة الموارد

(السيد فلوريس أوليا، المكسيك)

وزيادة الوعي بقضايا المرأة على المستويين الوطني والدولي معا. وعلاوة فإن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية سلطت الضوء على الحاجة الى المزيد من المرونة في عملية اتخاذ القرارات.

٤٥ - ولاحظ أنه رغم إحراز تقدم لا بأس به، خاصة فيما يتعلق بالمساواة أمام القانون، وتعليم وتأهيل المرأة، فإن لا تزال توجد فوارق فيما بين الأقاليم. علاوة على فإن العديد من المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجهها المرأة لا تزال بلا حل. وبالتالي يجب أن يعكس برنامج العمل التزام المجتمع الدولي بكفالة الكرامة والمساواة والإنصاف للمرأة في السنوات المقبلة.

٤٦ - وأضاف أن من بين المسائل ذات الأهمية القصوى التي سيعالجها المؤتمر، القضاء على الفقر ومنح المرأة حصة منصفة من مسؤوليات وفوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإشراك المرأة بصورة منصفة في عملية اتخاذ القرارات وفي مناصب المسؤولية في المجالات العامة والخاصة؛ بذل جهود لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة؛ واحترام وتعزيز حقوق الإنسان ذات الصلة بها. وذكر أن هذه هي الشواغل التي تضمنها برنامج العمل الإقليمي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ١٩٩٥-٢٠٠١ الذي أقره الاجتماع التحضيري الإقليمي الذي عقد منذ عهد قريب في الأرجنتين، وأضاف أن برنامج العمل سلم بأن المنطقة لا تزال تعاني من ضروب الإجحاف المتأصل بين الرجل والمرأة، وبأن نظم التعليم لا تزال تروج المفاهيم النمطية للفوارق بين الجنسين. ومن الأهداف التي تسعى منطقته الى تحقيقها كفالة الدمج التام للمرأة في الحياة العامة، ليس فقط من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة، وإنما لصالح المجتمع بوجه عام. وقال إن ازدياد أعداد المرأة في مواقع العمل يشكل عنصرا رئيسيا من أجل التنمية، ولكنه يستلزم إصلاح مرافق رعاية الطفل من أجل تمكين المرأة من التوفيق بين دوريها كمنتجة ومنجبة كي يتسنى لها اعمال طاقاتها بالكامل.

٤٧ - وفيما يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة ذكر أن المكسيك وكولومبيا وفنزويلا بذلت جهودا لضمان إبرام اتفاقية حول هذا الموضوع بين البلدان الأمريكية في حزيران/يونيه ١٩٩٤، بما يعكس التزام المنطقة الثابت باحترام حقوق المرأة وحرياتها الأساسية احتراما كاملا.

٤٨ - ورغم انضمام ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا يزال ثمة ما يدعو الى بذل جهود كبيرة لضمان تنفيذها بشكل تام. وأضاف أن الواجب يقضي برصد ما يكفي من الموارد للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ودعمها من أجل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها على الوجه المناسب. كما ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للمهاجرات العاملات اللواتي يعتبرن مجموعة مستضعفة بشكل خاص. وفي هذا الصدد، استرعى الانتباه الى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم، لكونها تتضمن مبادئ توجيهية محددة فيما يتعلق بهذا الموضوع.

(السيد فلوريس أوليا، المكسيك)

٤٩ - وقال إن الدورة المقبلة للجنة مركز المرأة تشكل مرحلة ذات أهمية خاصة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر بيكين. وحث جميع الوفود على أن تشترك بنشاط في أعمال اللجنة، بروح التعاون من أجل التوصل الى اتفاق بشأن الوثيقة التي سيقرها المؤتمر. وأضاف أنه رغم أن دمج المرأة سيعود بالفائدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نهاية الأمر: فإن الهدف الأول المتمثل في المساواة بين الجنسين هو ضمان الاحترام الواجب للكرامة البشرية. وقال إن زيادة فهم حقيقة أن حقوق المرأة هي حقوقا أصيلة وغير قابلة للتصرف فيها، من شأنه زيادة النهوض بالمرأة في المجتمع.

٥٠ - السيد تكر (جزر البهاما): تحدث باسم سورينام والدول الأعضاء في جماعة منطقة الكاريبي (كاريكوم) الأعضاء في الأمم المتحدة قال إن المؤتمر الرابع المعني بالمرأة يتيح فرصة لإنعام النظر في التقدم المحرز في تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، بهدف اتخاذ التدابير الإضافية المناسبة. وقال إنه سعيد لأن يلاحظ أن قدرا كبيرا من الاهتمام يكرس للأنشطة التحضيرية للمؤتمر، على نطاق المنظومة، إلا أنه يرى أن بعض الوكالات والإدارات لم تقم بكل ما تستطيع القيام به. وحث الجهات المعنية أيضا على دراسة جميع البرامج على نطاق المنظومة بهدف التأكد من تضمينها مسائل المرأة على الوجه المناسب.

٥١ - وأضاف أن عددا من المقترحات المفيدة انبثق عن الدورة الثامنة عشرة للاجتماع المخصص المشترك بين الوكالات بشأن المرأة، ووافق على ضرورة النظر في تنظيم مركز هذا الاجتماع بحيث يصير مركز هيئة متابعة للمؤتمر العالمي. وأيد الاستراتيجية التي تقتضي التأكد من الأخذ بشواغل الشباب في كافة مراحل عملية التحضير للمؤتمر، وكذلك المناشدات والمساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص بالأعمال التحضيرية للمؤتمر. وقال إن ما يهمه بصفة خاصة هو ضمان تمثيل جميع البلدان النامية في المؤتمر، لأن القيود الاقتصادية القاسية التي تواجهها تلك البلدان كثيرا ما تحول دون تمثيلها بصورة وافية بالغرض في المؤتمرات والاجتماعات التحضيرية.

٥٢ - وذكر أنه في سياق الأعمال التحضيرية الجارية في منطقته، جرت صياغة برنامج عمل يسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بمركز المرأة في منطقة الكاريبي دون الإقليمية؛ وأن قرارا قد اعتمد يقضي بمنح مركز المراقب في مؤتمر بيكين للأعضاء المنتسبين في اللجان الاقتصادية الإقليمية، آخذا في الاعتبار أن البلدان المعنية ساهمت في إثراء النقاش وتوسيع مداه في مؤتمرات عالمية سابقة.

٥٣ - ومضى يقول إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة يعتبر متابعة هامة لاستراتيجيات نيروبي التطلعية. ولا تزال توجد عقبات عديدة أمام مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات على الرغم من أوجه الطفرات الكبيرة التي أحرزت في النهوض بمركز المرأة في كل أنحاء العالم. ولهذا فهو يؤيد الاستنتاج الأولي الوارد في الوثيقة A/49/349، ومؤداه أنه ينبغي وضع استراتيجيات إضافية لضمان تأهيل المرأة

(السيد تكر، جزر البهاما)

للاشتراك بشكل تام على كافة المستويات في حياة المجتمع دون أي عائق. ورحب بالجهود الرامية الى إدراج الشواغل المتعلقة بإرهاف الحس إزاء مسائل الجنسين في الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا، وبخاصة إدراج التوصيات الخاصة بمسائل الجنسين في برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وأعرب عن أمله بألا يدخر جهدا في ترجمة تلك التوصيات الى واقع ملموس وقال إن من دواعي سروره كذلك أن إدارة شؤون الإعلام تركز اهتمامها على المسائل المتعلقة بالجنسين وأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يضطلع بدور فعال في مجال الدعوة في هذا الصدد. وأضاف أن الصندوق الانمائي للمرأة يتوقع أن يستمر تمويله قويا في وقت تتضاءل فيه المساهمات المقدمة لأغراض الأنشطة الإنمائية إنما يعد مؤشرا على ثقة البلدان فيه.

٥٤ - وقال إنه يشعر بقلق عميق لأن يلاحظ من تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/49/587) أن الأهداف المحددة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة في الرتب العليا للأمانة لن تتحقق بحلول سنة ١٩٩٥. وأعرب أيضا عن شعوره بالانزعاج إزاء الانخفاض غير المقبول لعدد النساء المنتميات الى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا والبلدان النامية، وقال إن الأمل يحدوه في أن يجري تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المدرجة في التقرير. وفيما يتعلق بالاحصائيات المروعة المتعلقة بتمثيل المرأة الكاريبية في الأمانة أعرب عن أمله في أن يبذل المزيد من الجهود لضمان تحسين هذه الاحصاءات في المستقبل. وفي الختام أيد الطلب المقدم من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بإتاحة المزيد من الوقت لعملها وأكد على أهمية الاستمرار في التركيز على الأهداف المنشودة، بهدف ضمان مواصلة التقدم في مجال النهوض بالمرأة.

٥٥ - السيد بتلر (استراليا)، تحدث أيضا باسم كندا ونيوزيلندا: أعرب عن خيبة أمله إزاء عجز الأمم المتحدة منذ إنشائها عن تطبيق المبدأ الأساسي المتعلق بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في تكوينها، وذلك بالانتفاع التام من مواهب نصف سكان العالم، كي يحذو العالم حذوها. وعلى الرغم من الاقتراب من تحقيق الهدف العام المتمثل في إشراك المرأة في الأمانة العامة بحلول ١٩٩٥، فإن هذا القول بعيد عن الواقع فيما يتعلق بالهدف في مجال المناصب العليا حيث يتسم وجود المرأة بعدم التساوي. وكذلك فإن المرأة لا تزال أسيرة في الوظائف الدنيا. وبالتالي لا يكفي بلوغ الأرقام المستهدفة لرقميه، وإنما ينبغي كذلك تناول المسألة من ضمن السياق العام لتخطيط الموارد وتنظيمها، بما يتضمن مناخ عمل أفضل للمرأة.

٥٦ - وأضاف أن من دواعي سروره، بالتالي أن يلاحظ أن الإصلاحات التنظيمية الرئيسية التي ستدخل في سنة ١٩٩٥ ستعالج العديد من أوجه القصور التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها (A/49/176). وأعرب كذلك عن أمله في أن تؤدي عن خطة العمل الاستراتيجية من أجل تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠) الى ممارسات تتسم بالانصاف، وأن تقلل من العقبات التي تعترض النهوض بالمرأة داخل الأمانة العامة. وقال إن تحقيق نتائج أفضل يقتضي اسناد المسؤولية والمساءلة بشكل مباشر الى وحدات تنظيمية محددة والى مسؤولين محددين.

(السيد بتلر، استراليا)

٥٧ - ورحب بوضع نظام شامل للتطور الوظيفي لجميع الموظفين. ومضى يقول إن التجربة دلت على أن نظام الترقيات والتعينات القائم على الاستحقاق يكفل اعتبار الكفاءة والفعالية العنصرين الأساسيين في عملية الاختيار. وأوصى بوضع وتطبيق سياسة تقوم على تكافؤ فرص العمالة المتساوية لدى التوظيف والاختيار، مما يضمن مساءلة المديرين ويعطي توجيها سياسيا واضحا وملتزما بشأن الممارسات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين. ورحب كذلك بإعداد استراتيجيات تعالج المسائل المتصلة بالعمل وبالأسرة، وتحسين نظم رد الظلامات. وفي ضوء الحاجة لاتخاذ خطوات عاجلة وعملية على جميع المستويات لتحقيق الهدف المتعلق المتمثل في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية، قال إن الفشل في هذا المسعى من شأنه أن يعرض بمصداقية الأمم المتحدة للخطر إذ عليها أن تقوم بدور رائد في تنفيذ السياسات المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠